

كلمة الدكتور محيي الدين القيسي

في افتتاح الملتقى العربي الاول
حول التحكيم والوسائل البديلة لتسوية المنازعات
"التوفيق - الوساطة - الخبرة الفنية"

غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان
٣١ ايار - ٢ حزيران ٢٠١٠

- دولة رئيس مجلس الوزراء راعي الملتقى السيد سعد الحريري ممثلاً بمعالي وزير العدل البروفسور ابراهيم نجار
- سعادة القاضي الرئيس غالب غانم رئيس مجلس القضاء الاعلى
- سعادة القاضي الرئيس شكري صادر رئيس مجلس شورى الدولة
- سعادة نقيبى المحامين في بيروت الاستاذة امل فايز حداد
- سعادة القاضي الرئيس مروان كركبي رئيس هيئة القضايا في وزارة العدل
- سعادة الدكتور الرئيس سامي منصور رئيس معهد الدروس القضائية في وزارة العدل
- سعادة صاحب الدار ومضيف الملتقى الاستاذ محمد شقير رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان.

- ايها الزملاء الكرام، ايها الحفل الكريم

انه لمن دواعي سروري ان ارحب بكم جميعا في بيت الاقتصاد اللبناني في غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان التي تفضل رئيسها مشكورا بالموافقة على استضافة هذا الملتقى العربي الاول للتحكيم والوسائل البديلة لفض المنازعات وذلك في اطار مساهماتها في دعم النشاطات الآيلة الى تفعيل الاقتصاد اللبناني خصوصا والعربي عموما.

ان موضوع الدورة التدريبية هذا يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للعالم العربي اذ ان التحكيم والوسائل البديلة باتا اليوم سمة العصر الحديث اذ يندر ان نرى عقودا تجارية تخلو من شرط يشير الى التحكيم سواء اكان داخليا او دوليا.

لقد واكبت غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان ظاهرة انتشار مؤسسة التحكيم فأنشأت بالتعاون مع باقي الغرف اللبنانية والهيئات الاقتصادية في لبنان المركز اللبناني للتحكيم الذي اتشرف بادارته منذ العام ١٩٩٤ والذي ما برح يحقق انجازات كبيرة على صعيد اقامة المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية التي تعنى بتشجيع التحكيم والوسائل البديلة كالتوفيق والوساطة.

ان المركز اللبناني للتحكيم يعمل الى جانب تنظيمه للعملية التحكيمية وتعيين المحكمين ومعالجة طوارئ التحكيم كافة على نشر ثقافة التحكيم في اوساط الحقوقيين والمهنيين عبر المشاركة في مؤتمرات علمية وندوات تدريبية داخليا وخارجيا وتمكن خلال الخمسة عشر عاما المنصرمة من استقطاب محامين وقضاة سابقين مشهود لهم بالخبرة الكافية. ولا يسعني الا ان انوه بدعم ومؤازرة القضاء اللبناني ممثلا بمحكمة التمييز ورئيسها السابق الرئيس مهيب معماري لدور مركز التحكيم في معالجة طوارئ التحكيم كافة حيث جاء في حكمه الصادر في ٢٠٠٧/١١/١٣ ما يلي: "يؤدي اختيار المحكمين لمؤسسة ترعى شؤون التحكيم الى جعل هذه الاخيرة صالحة للبت في المشاكل والصعوبات التي تتعلق بتعيين المحكم وعزله كما هو مقرر في نظام المركز الذي هو شريعة المتعاقدين بحيث يعود

للمؤسسة التي ترعى شؤون التحكيم وحدها ان تثبت في الطلب الرامي الى رد المحكم ولا يعود للغرفة الابتدائية ان تنظر في هذه المسألة الا في حال امتناع المؤسسة او تخلفها عن القيام بذلك".
ولا بد في ختام كلمتي من ان اشير الى ان تدريب المحكمين لامر في غاية الاهمية، اذ انه من الثابت انه مهما توافرت لاجراءات التحكيم من دقة وفعالية فان العنصر الشخصي في التحكيم يجعل نجاحه يتوقف على كفاءة المحكم ودرايته بجوهر مهمته ومقتضياتها فالمحكم هو المحور الاساسي الذي تدور حوله خصومة التحكيم وبقدر دقة المحكم ومهارته تكون سلامة اجراءات التحكيم وصحة الحكم الصادر عنه، مما يلقي على عاتق المحكم عبئا ويتطلب توافر عدة شروط ومؤهلات شخصية وموضوعية.
لذلك قيل يكون التحكيم جيدا بمقدار ما يكون المحكم جيدا.
اتمنى لملتقاكم التحكيمي التوفيق والنجاح.